الإدارة الجمركية الرقمية

أهم الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المنظمة للعمل الجمركي

جهود المنظمات الدولية لرقمنة الجمارك

تعريف الإدارة الجمركية الرقمية

تعني رقمنة الإدارة الجمركية تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتحقيق رؤية ورسالة الإدارة الجمركية، وهي تدعم عملية جمركة البضائع كلها انطلاقا من تلقي الطلبات، وقبول ومعالجة منافسة السلع للاستيراد والتصدير، والعبور، وسداد الرسوم والضرائب المستحقة إلى غاية انتهاء البضائع من الرقابة الجمركية أو مرحلة منها فقط.

هي أي نشاط آلي أو إلكتروني يساهم في فعالية وكفاءة العمل الجمركي، وكذا تنسيق الأنشطة الجمركية (النظم الآلية لتخليص الجمركي، النافذة الواحدة، التبادل الإلكتروني للمعلومات) بالإضافة إلى مواقع توصيل المعلومات لتعزيز الشفافية، وكذا استخدام الهواتف الذكية.

و جاء مشروع رقمنة إدارة الجمارك بتحسين أداء الخدمة الجمركية من خلال تقديم خدمات جمركية إلكترونية على مستوى مصالحها مثل:

- ✓ التحصيل الإلكتروني للرسوم والحقوق الجمركية مع الرقمنة الشاملة للعمليات المحاسبية لقابضات الجمارك، مما يوفر مراقبة فورية للإيرادات الجمركية عن طريق السداد الإلكتروني للضرائب الجمركية ، والذي نعني به استخدام وسائل الدفع الإلكتروني مثل بطاقات الائتمان، بطاقات الخصم الفوري من الرصيد تحويل المبالغ بشكل إلكتروني أو الدفع عبر شبكة الأنترنت لتسوية الضرائب والتكاليف المتعلقة بإجراءات تخليص السلع المصرح بها لأغراض الاستيراد أو التصدير.
- ✓ ساعد السداد الإلكتروني للضرائب الجمركية المتعاملين الاقتصاديين على كسب الوقت في إنجاز الإجراءات الجمركية وتفادي مخاطر السرقة والضياع التي قد تنجم على استعمال وسائل الأداء التقليدية هذا من جهة، ومن جهة أخرى الحد من الفساد بالحفاظ على إيرادات الدولة وتسيير خروج البضاعة من الميناء لتفادي الاكتظاظ وتكثيف عمليات الاستيراد والتصدير وحماية السلع.
- ✓ الجمركة الإلكترونية : توفير إدارة إلكترونية شاملة للتصريح الجمركي بشكل يغطي جميع الأنظمة الجمركية للبضائع عند الاستيراد والتصدير بما في ذلك الأنظمة الاقتصادية.
- ✓ البوابة الإلكترونية يوجد بوابتان داخلية وخارجية:

- **البوابة الداخلية**: مخصصة لرقمنة عمل موظفي إدارة الجمارك (سيكون لكل جمركي حساب إلكتروني).
- **البوابة الخارجية**: فهي مخصصة للمتدخلين غير الجمركيين تسمح للمتعاملين الاقتصاديين، المصرحين ووكلاء العبور بالوصول آنيا إلى المعلومات التي تهمهم (حالة التصريح عن البضائع، تاريخ ووقت فحص الحاويات، نتيجة تصفية التصريح، يتبين من خلال ما تم ذكره أعلاه أن استعمال إدارة الجمارك للتقنيات المعلوماتية المتطورة لها دوار أساسيا في تبسيط الإجراءات الجمركية، بحيث تمكن المتعامل الاقتصادي من

إنجاز أغلب الإجراءات من مقره عن بعد والحصول على الوثائق والشهادات الضرورية دون عناء التنقل وكثرة الشكليات.

الهدف من إدخال الرقمنة في إدارة الجمارك

- ✓ إن الهدف من استخدام التقنيات الحديثة والحوسبة السحابية والتعرف على الصور وغيرها من التقنيات الرقمية، وتعتمد هذه المبادرات على الاستفادة من أحدث التكنولوجيات لتحسين تدفق المعلومات بين المؤسسات التابعة للجمارك وتجارب المستخدم
- ✓ إدخال الإصلاحات الجوهرية والضرورية على كل من الإدارة والإجراءات الجمركية بهدف تحسين كفاءة عملية التخليص الجمركي وإحكام الرقابة عليها في الوقت نفسه بما يقود في نهاية المطاف إلى زيادة موارد الدولة من جراء زيادة الحصيلة الجمركية.
- ✓ المعاونة في الشؤون الخاصة بتبسيط وتوفيق المستندات والإجراءات الجمركية.
- ✓ مؤازرة الجهود الرامية إلى تبنى سياسات دعم وتطبيق المعايير والنماذج العالمية، مثل نظام التبادل الالكتروني للبيانات لخدمة الإدارة والجمارك والنقل والمعروف باسم EDIFACT كأداة لتسهيل عملية إنجاز الصفقات في مجال التجارة الدولية.
- ✓ تحسين درجة ومستوى المعقولية والتوقيت في مجال توفير بيانات التجارة الخارجية.
- ✓ زيادة الحصيلة الجمركية والتي تعد في أغلب الأحوال مصدرا هاما لميزانية الدولة في معظم الدول، ويتم ذلك من خلال الآتي:
  - ضمان الإفراج عن جميع السلع.
  - حساب الرسوم بصورة صحيحة وكذلك الضرائب.
  - ضمان تطبيق أنظمة الإعفاءات والتفضيلات وغيرها بصورة سليمة.

أهم الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المنظمة للعمل الجمركي

- ✓ **الاتفاقية الدولية لتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية Kyoto** : اتفاقية كيوتو المعدلة هي اتفاقية جمركية عالمية تهدف إلى تحسين كفاءة وفعالية التجارة الدولية ، مع تعزيز الضوابط الجمركية لمنع الاحتيال والأنشطة غير المشروعة الأخرى، تم تطويرها كمراجعة لاتفاقية كيوتو الأصلية والتي تم تبنيها في عام 1973، تتضمن اتفاقية كيوتو المعدلة بعض الخصائص الرئيسية كما يلي:
  - **الإجراءات الجمركية المنسقة**: تحدد اتفاقية كيوتو المعدلة إجراءات موحدة لتخليص البضائع على الحدود ، بما في ذلك استخدام تبادل البيانات الإلكترونية وتبسيط متطلبات التوثيق.
  - **إدارة المخاطر**: تشجع اتفاقية كيوتو المعدلة استخدام تقنيات إدارة المخاطر لاستهداف الشحنات عالية المخاطر وتبسيط إجراءات التخليص للشحنات منخفضة المخاطر.

- **الامتثال:** تتضمن اتفاقية كيوتو المعدلة أحكاما لضمان الامتثال للقوانين واللوائح الجمركية ، بما في ذلك تدابير الكشف عن الاحتيال والأنشطة غير المشروعة الأخرى والتحقيق فيها.
- **تسهيل التجارة:** تهدف اتفاقية كيوتو المعدلة إلى تسهيل التجارة من خلال تقليل وقت وتكلفة التخليص الجمركي وتحسين إمكانية التنبؤ بالإجراءات الحدودية.
- **الأمن:** تتضمن اتفاقية كيوتو المعدلة تدابير لتعزيز أمن التجارة الدولية، بما في ذلك استخدام المعلومات الإلكترونية المتقدمة وتنفيذ برامج أمن سلسلة التوريد.

تم اعتماد اتفاقية كيوتو المعدلة من قبل منظمة الجمارك العالمية عام 1999 وتعتبر وثيقة مرجعية لتحديث الجمارك وتسهيل التجارة قبل العديد من البلدان حول العالم.

✓ **الاتفاقية الدولية للنظام المنسق لوصف وترميز السلع**

يكتسي النظام المنسق أهمية بالغة في ميدان التجارة الدولية سواء بالنسبة لأجهزة الجمارك المختلفة، أو المؤسسات والكيانات المشاركة في التجارة الدولية على اختلافها، اذ يعتبر لغة التجارة الدولية وتم اعتماده لأول مرة في عام 1983 من قبل مجلس التعاون الجمركي ، والذي أصبح فيما بعد منظمة الجمارك العالمية. يحل النظام المنسق محل جدول تعريفة بروكسل BTN الذي تم إنشاؤه في عام 1950 وكان اول تحديث رئيسي لنظام التصنيف الدولي للسلع في التجارة، تم استخدام النظام المنسق على مستوى العالم منذ عام 1988 اين تم تنفيذه لأول مرة من قبل غالبية البلدان .

النظام المنسق هو نظام موحد للأسماء والأرقام يستخدم لتصنيف البضائع في التجارة الدولية دولة تتولى منظمة الجمارك العالمية صيانة النظام المنسق وتستخدمه أكثر من 200 دولة وإقليم كأساس للتعريفات الجمركية الخاصة بها ولجمع إحصاءات التجارة ، يتكون النظام من 21 قسم و 96 فصلا و 1244 عنوانا أ وعنوانا فرعيا، والتي تستخدم لتصنيف البضائع بناءا على طبيعتها واستخدامها وخصائصها الأخرى ، تتم مراجعة النظام المنسق وتحديثه بشكل دوري كل 5سنوات من قبل منظمة الجمارك العالمية لمواكبة التغيرات في التكنولوجيا وانماط التجارة ، ويتم إصدار نسخ محدثة حيث أن أحدث إصدار من النظام المنسق 2022 ويستخدم النظام المنسق على نطاق واسع في التخليص الجمركي والامتثال والخدمات اللوجستية والمفاوضات التجارية وغيرها.

✓ **اتفاقية الإدخال المؤقت للبضائع:**

اتفاقية اسطنبول هي اتفاقية دولية تسهل الإدخال المؤقت للبضائع لأغراض مختلفة ، تم اعتماد الاتفاقية في عام 1990 من قبل مجلس التعاون الجمركي (الآن منظمة الجمارك العالمية) وصادقت عليها اكثر من 60 دولة.

تم تصميم هذا الإجراء لتسهيل التجارة الدولية من خلال السماح للشركات بإحضار البضائع مؤقتا إلى بلد ما لأغراض مثل:

- المعارض التجارية: يمكن للشركات إحضار المنتجات إلى المعارض التجارية أو الأحداث المماثلة للعرض والترويج دون الحاجة إلى دفع رسوم الاستيراد والضرائب.

- الإصلاحات والصيانة: يمكن استيراد العناصر التي تحتاج إلى إصلاح أو صيانه بشكل مؤقت لهذا الغرض دون تحمل الرسوم الجمركية.

- الاختبار وإصدار الشهادات: يمكن استيراد البضائع مؤقتا لأغراض الاختبار أو إصدار الشهادات أو مراقبة الجودة.
- العبور الترانزيت : يمكن للبضائع أن تمر عبر دولة ما بشكل مؤقت في طريقها إلى وجهة أخرى دون أن تخضع للرسوم الجمركية.

- البحث والتطوير: يمكن للشركات العاملة في مجال البحث والتطوير استيراد المواد والمعدات للاختبار والتجريب دون دفع الرسوم الجمركية.

- الفعاليات الثقافية والرياضية: يمكن استيراد التحف والمعدات والمواد المخصصة للفعاليات الثقافية أو الرياضية بشكل مؤقت دون رسوم جمركية .

- تسمح اتفاقية اسطنبول بالإدخال المؤقت للبضائع دون دفع رسوم وضرائب الاستيراد ودون الحاجة إلى سند أو ضمان ، وبدلا من ذلك تتطلب الاتفاقية استخدام مستند محدد يسمى دفتر ATA الذي يعمل كضمان لدفع الرسوم والضرائب في حالة عدم إعادة تصدير البضائع خلال الإطار الزمني المحدد.

يعمل نظام دفتر ATA على تبسيط الواردات المؤقتة من خلال تجنب الحاجة إلى ضمانات متعددة وتبسيط عملية التخليص الجمركي. يسمح بالإدخال المؤقت للبضائع مثل العينات التجارية والمعدات المهنية والسلع للمعارض

يمكن أن تختلف إجراءات القبول المؤقت من بلد إلى آخر، لذا من الضروري للشركات العمل بشكل وثيق مع السلطات الجمركية والامتثال لجميع اللوائح ذات الصلة لتجنب العقوبات وضمان عملية قبول مؤقت سلسة.

- ✓ **اتفاقية تيسير التجارة :**

اتفاقية تيسير التجارة هي أول اتفاقية تجارية ملزمة متعددة الأطراف منذ إنشاء منظمة التجارة العالمية 1995، تم ابرام الاتفاقية في ديسمبر 2013 في بالي بإندونيسيا ، ودخل حيز التنفيذ رسميا .في فبراير 2017.

تم تصميم الاتفاقية لمعالجة الحواجز التجارية التي تفرضها المتطلبات الحدودية المرهقة، تخلق هذه الحواجز صعوبات على الشركات من جميع الأحجام في مجال التجارة الدولية ولكنها تضر أكثر من غيرها بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

انطلاقا من التوقيع على هذه الاتفاقية، تلتزم البلدان بتقليل الروتين على الحدود من خلال تدابير لضمان الإفراج السريع عن البضائع وتخليصها الى تعاون أفضل بين وكالات الحدود إذ ستزيد هذه الإصلاحات من الشفافية والكفاءة، وتحد من البيروقراطية والفساد، وستجعل التجارة في نهاية المطاف أسهل وأسرع وأرخص.

تشمل السمات الرئيسية لاتفاقية تيسير التجارة ما يلي:

- **الإجراءات الجمركية المبسطة**: يشجع اتفاق تسهيل التجارة استخدام الإجراءات الجمركية المبسطة والموحدة، بما في ذلك استخدام التبادل الإلكتروني للبيانات لتقليل الأعمال الورقية والأعباء الإدا رية.

- **تخليص أسرع للبضائع**: تشجع الاتفاقية على التخليص السريع والإفراج عن البضائع على الحدود، مما يقلل من التأخير والتكاليف المرتبطة بها.
- **الأحكام المسبقة**: تسمح الاتفاقية للتجار بالحصول على أحكام مسبقة من السلطات الجمركية بشأن تصنيفات التعريفات الجمركية والتقييم الجمركي ومسائل أخرى مما يوفر قدرة ا أكبر من القدرة على التنبؤ للشركات.
- **أنظمة النافذة الواحدة**: يتم تشجيع الدول على إنشاء أنظمة "النافذة الواحدة" التي تمكن التجار من تقديم جميع المعلومات والمستندات المطلوبة من خلال تقطه دخول واحدة لتسريع التخليص الجمركي
- **الشفافية وتبادل المعلومات**: تعمل اتفاقية تسهيل التجارة على تعزيز الشفافية في الإجراءات الجمركية وتشجع السلطات الجمركية على تبادل المعلومات مع التجار حول القواعد واللوائح والإجراءات.
- **التعاون الجمركي** يعزز التعاون وتبادل المعلومات بين السلطات الجمركية في مختلف البلدان لتحسين إدارة الحدود.
- **المساعدة الفنية وبناء القدارت**: تتلقى البلدان النامية والبلدان الأقل نموا الدعم والمساعدة الفنية لمساعدتها على تنفيذ اتفاق تيسير التجارة بشكل فعال.

جهود المنظمات الدولية لرقمنة الجمارك

✓ **دور البنك الدولي في تمويل إصلاحات الجمارك**

يعد البنك الدولي من أهم الممولين لمشاريع رقمنة الإدارة الجمركية في الدول النامية وتحديثها واصلاحها، بالأخص في العقدين الأخيرين، غالبا ما يأتي هذا الدعم في اطار مشاريع أوسع مثل تسهيل التجارة، انشاء البنى التحتية، إصلاحات القطاع العام، هذه المشاريع تتضمن بنودا او مكونات لرقمنة الإدارات الجمركية وتحديثها، وفي حالات نادرة كانت هناك مشاريع موجهة بشكل محدد ومباشر لإصلاح الجمارك مثل مشروع تطوير الجمارك الروسية. يتم تمويل هذه المشاريع من قبل البنك الدولي في اطار توعين من القروض:

- **قروض المساعدات الفنية والاستثمارية:** تمتاز بكونها اكثر دقة وتفصيلا سواء من جانب مدة الإتجار او قيمة التمويل، اذ يتم بناءا على وثيقة المشروع تحديد حصة التمويل لكل جزء من أجزاء المشروع بشكل منفصل مع مراقبة الاطار الزمني للإنجاز ، يجري تقييم المشاريع من قبل خبراء البنك الذين يراقبون المؤشرات الكمية والنوعية قبل اصدار تقاريرهم حول المشاريع التي تستهدف هذا النوع من التمويل.

- **قروض التعديلات الهيكلية:** صمم هذا النوع من المساعدات من أجل توفير الدعم المالي لبرامج السياسات مثل الإصلاح المالي او إدارة الموارد العامة، على النقيض من قروض المساعدات الفنية لا تتطلب قروض التعديلات الهيكلية تفصيلا عميقا لأجزاء المشروع او تحديدا لحصص التمويل لكل جزء من أجزاء المشروع.

✓ **منظمة التجارة العالمية واتفاقية تيسير التجارة،**

تأسست منظمة التجارة العالمية عام 1995، تضع وتطبق قواعد التجارة الدولية بما في ذلك القواعد المتعلقة بالجمارك، نظرا للارتباط الوثيق بينهما، حيث تعد الجمارك أحد المجالات الرئيسية التي تتعامل معها منظمة التجارة

العالمية، فهي مسؤولة عن تحصيل الرسوم الجمركية والضرائب الأخرى على السلع المستوردة وإنفاذ الاتفاقيات واللوائح التجارية، وتعمل منظمة التجارة العالمية على تعزيز التجارة الدولية من خلال إنشاء إطار من القواعد والاتفاقيات التي توافق الدول الأعضاء على اتباعها.

يتمثل الدور الرئيسي لمنظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بالجمارك في ضمان أن تكون الإجراءات الجمركية شفافة ويمكن التنبؤ بها وفعالة وتضع منظمة التجارة العالمية معايير للإجراءات والممارسات الجمركية من خلال اتفاقها بشأن التقييم الجمركي واتفاقها بشأن إجراءات ترخيص الاستيراد، تهدف هذه الاتفاقيات إلى منع الدول الأعضاء من استخدام إجراءات جمركية تعسفية أو تمييزية، والتأكد من أن الإجراءات الجمركية لا تخلق حواجز غير ضرورية أمام التجارة.

كما توفر منظمة التجارة العالمية منتدى للدول الأعضاء لمناقشة وحل النزاعات المتعلقة بالجمارك، إذا شعرت دولة عضو أن الممارسات الجمركية لدولة أخرى تنتهك قواعد منظمة التجارة العالمية فيمكنها تقديم شكوى إلى المنظمة وطلب تشكيل لجنة من الخبراء للتحقيق في الأمر، ثم يتم تقديم نتائج اللجنة وتوصياتها إلى الدول الأعضاء المتورطة في النزاع، ومن المتوقع أن تتخذ خطوات لحل المشكلة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن منظمة الجمارك العالمية هي هيئة حكومية دولية مستقلة داعمة، لتعزيز فعالية وكفاءة إدارات الجمارك من خلال تقديم المساعدة والدعم التقنيين ، فضلا عن الأدوات والمعايير لمساعدة منظمات الجمارك على العمل بفعالية وكفاءة ، غالبا ما تعمل منظمة الجمارك العالمية ومنظمة التجارة الدولية معا لتحسين البيئة الجمركية للتجارة العالمية وتسهيل تدفق البضائع عبر الحدود

في ذات السياق، اعترفت منظمة التجارة العالمية بفوائد رقمنة الجمارك، وشجعت الدول الأعضاء فيها على اتخاذ أنظمة إلكترونية للتخليص الجمركي انطلاقا من اعتمادها الرسمي لاتفاقية تيسير التجارة في 2015، ، والتي تهدف إلى تحسين كفاءة التجارة عبر الحدود من خلال تقليل الوقت والتكلفة اللازمين على معالجة الإجراءات الجمركية، اذ يركز القسم الأول من هذه الاتفاقية وبالتحديد المواد من 01 الى 12 على معالجة الإجراءات والتدابير المتخذة من قبل المصالح الجمركية للدول الأعضاء عند الأشراف على عمليات التصدير والاستيراد، وبشكل أكثر تحديدا يناقش تقديم المساعدات الفنية للدول النامية وبناء قدراتها في جانب استخدام الأنظمة الإلكترونية في سياق العمل الجمركي وتعزيز الشفافية والقدرة على التنبؤ، وتعزيز فعالية عملية إدارة المخاطر الجمركية بما يكفل تسهيل حركة البضائع والافراج عنها وتخليصها. ويجدر الإشارة الى ان اتفاقية تيسير التجارة ليست ملزمة قانونا، لكنها تعد مرجعا ممتازا يقدم حزمة من التدابير الفعالة التي ينبغي الاعتماد عليها لتنفيذ أي مساعي لرقمنه الجمارك.

- ✓ **المنظمة العالمية للجمارك ودعم الرقمنة** ظهرت في البداية تحت مسمى "مجلس التعاون الجمركي" وهو منظمة دولية كانت موجودة خلال الفترة من 1952 الى غاية 1994 ، ثم حلت محلها لاحقا منظمة الجمارك العالمية ، كان مجلس التعاون الجمركي مسؤولا عن تطوير وتعزيز تنسيق الإجراءات والممارسات الجمركية بين البلدان الأعضاء فيه، وقد تم تأسيس هذا المجلس لتسهيل التجارة الدولية من خلال تقليل العبء الإداري للتخليص الجمركي وتعزيز التعاون بين سلطات الجمارك، وقد قام المجلس بتطوير النظام المنسق

لتصنيف السلع ، وطور كذلك نظام "تا رس" لحساب التعريفات الجمركية كما قدم مجلس التعاون الجمركي المساعدة الفنية للدول الأعضاء ولعب دور في التفاوض على اتفاقيات التجارة الدولية.

فمنظمة الجمارك العالمية هي منظمة حكومية دولية تعمل على تعزيز تطوير وتنفيذ الممارسات والإجراءات الجمركية الحديثة في جميع أنحاء العالم، تعمل منظمة الجمارك العالمية مع دولها الأعضاء لمساعدتها على تحسين كفاءة وفعالية أنظمتها الجمركية، بما في ذلك من خلال استخدام التقنيات الرقمية. وفي هذا الاطار طورت منظمة الجمارك العالمية عددا من الأدوات والموارد لدعم رقمنة العمليات الجمركية من بينها: نموذج بيانات منظمة الجمارك العالمية WDM وبوابة البيانات الآمنة التابعة لمنظمة الجمارك العالمية SDP، وإطار لمعايير التجارة الإلكترونية عبر الحدود .

- ✓ **اسهامات منظمة الأمم المتحدة في دعم جهود رقمنة الجمارك**

يدعم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) جهود رقمنة الجمارك بشكل أساسي من خلال مرفق اتفاقية تيسير التجارة(TFA) ، والذي يهدف إلى مساعدة البلدان النامية في تنفيذ اتفاقية تيسير التجارة وبناء قدرتها على استخدام الأدوات الرقمية لإدارة الجمارك، يمكن اختصار وسائل الأونكتاد لدعم جهود رقمنة الجمارك في:

- **مرفق تيسير التجارة**: يوفر مرفق تيسير التجارة الحرة الدعم للبلدان النامية في تنفيذ اتفاقية تيسير التجارة ا والذي يتضمن احكاما بشأن استخدام الأدوات الرقمية لإدارة الجمارك ، يشمل هذا الدعم بناء القدرات والتدريب وتطوير الأنظمة الرقمية.

- **المساعدة التقنية والفنية :** يقدم الأونكتاد المساعدة التقنية للبلدان في تصميم وتنفيذ واستخدام النظم الرقمية لإدارة الجمارك ، يتضمن ذلك دعم استخدام النوافذ الإلكترونية المفردة وأنظمة الدفع الإلكترونية والأدوات الرقمية الأخرى.

- **البحث والتحليل**: يجري الاونكتاد بحثا وتحليلا بشأن استخدام الأدوات الرقمية في إدارة الجمارك ، وتأثير التجارة الرقمية على البلدان النامية ، يستخدم هذا البحث لإعلام المساعدة الفنية للمنظمة والمشورة السياسية.

- **المشورة بشأن السياسات**: يقدم الأوتكتاد المشورة بشأن السياسات للبلدان بشأن استخدام الأدوات الرقمية في إدارة الجمارك، مع التركيز على كيفية ضمان أن تكون فوائد التجارة الرقمية شاملة وتصل إلى البلدان النامية.